

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
.....أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم | ٧٣

تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

أ.م.د. موفق تركي زيدان
م.م. خلدون سلمان محمد
م.م. أنس محمود إبراهيم
الجامعة العراقية / كلية العلوم الإسلامية
قسم العلوم المالية والمصرفية
رئاسة جامعة بغداد / قسم الشؤون المالية
رئاسة جامعة النهرين / قسم الموارد البشرية

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
.....أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم | ٧٥

الإنتاجية لدى القطاع الخاص والعام الذي
يعد استثمار في التقدم التقني.

المصطلحات الرئيسية للبحث: الإنفاق
الحكومي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي
الإجمالي، العلاقة السببية.

Abstract

This study aimed at analyzing the relationship between government spending and economic growth in Iraq during the period 2004-2015. The study discussed the theoretical and applied relations between the government expenditure and the economic growth. It also sought to measure the relationship between them, Using modern standard methods. The measurement was done in two phases. The first dealt with the Stationary Test and the Joint Integration Test in Johansen and Juselius. The second was to measure the causal relationship between the estimated variables. The study concluded that government expenditure is one of the most important components of GDP and the largest contributor to economic growth. Therefore, this study recommends increasing government spending on edu-

المستخلص

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) حيث ناقشت هذه الدراسة العلاقات النظرية والتطبيقية لطبيعة العلاقة ما بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، كما أنها سعت إلى قياس العلاقة بينهما، بالاعتماد على بيانات الصادرة من الجهات الرسمية، باستخدام طرق قياسية حديثة. اتخذ القياس مرحلتين، تناولت الأولى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stationary Test) واختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن- جليس (Johansen and Juselius)، بينما اعتمدت الثانية قياس العلاقة السببية بين المتغيرات المقدره.

وبعد التحقق من استقرار بيانات السلاسل الزمنية باستخدام ديكي- فوللر الموسع (ADF) والعلاقة السببية استنتجت الدراسة إن الإنفاق الحكومي يعد من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي والمساهم الأكبر في عملية النمو الاقتصادية، لذا توصي هذه الدراسة بزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والتدريب المهني لأنه يعد استثمار في الرأس المال البشري وعلى التجهيزات الإنتاجية والبنية التحتية الذي يعد استثمار في التكوين الرأسمالي وعلى البحث والتطوير في المنشآت

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
٧٦ | أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم.....

المقدمة

تكسب الدراسة أهمية خاصة في العراق لأنها تعالج موضوعاً حيويًا من خلال تناولها أحد المواضيع المهمة ألا وهو الإنفاق الحكومي، إذ يناقش هذا الموضوع واحدة من أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأنها تصب في صميم حياة المجتمع والمرتبطة بنشر الرفاهية فيه، فهو بمثابة الأداة التي تركز إليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور في أوجه وميادين الحياة كافة، وتكشف لنا نسبة إسهام الإنفاق الحكومي في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الذي يعد المرأة العاكسة للنشاط الاقتصادي. فضلاً عن إنها تعطي تصوراً ورؤى مستقبلية حول من يقود ويسرع عمليات النمو الاقتصادي. لذا تعد إدارة هذا الإنفاق تحدياً كبيراً يواجه المجتمع ونخبته السياسية لأن ذلك يعني وجوب استغلال ذلك الإنفاق بما يحقق الرفاهية للمجتمع.

• مشكلة الدراسة:

تأتي مشكلة الدراسة من عدم توجيه الإنفاق الحكومي العراقي بطريقة توائم مع المتطلبات الاقتصادية الضرورية للبلد، فضلاً عن التركيز على تأمين الإيرادات المالية لتغطية احتياجات النمو دون اعطاء الأهمية الكافية للسياسة الإنفاقية في مجموعة التوجهات الحكومية

cation and vocational training because it is an investment In human capital and on production equipment and infrastructure, which is an investment in capital formation and on research and development in private and public production facilities, which is an investment in technical progress.

Terms Home Search: Government expenditure, economic growth, GDP, causal relationship.



«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
.....أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم | ٧٧

الهادفة نحو أحداث التأثيرات المناسبة في الاقتصاد.

• هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي الذي يصور لنا كافة الأبعاد التي تؤثر في النشاط الاقتصادي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥).
فرضية الدراسة:

يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن

هناك علاقة سببية مستقرة وموجبة وباتجاه

واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

• منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في منهجها على تحليل وصفي واستقرائي تجريبي من خلال استعراض المفاهيم والأدبيات المطروحة في العقود الأخيرة الماضية حول الإنفاق الحكومي والنشاط الاقتصادي، ويستكمل التحليل بتقديرات الانحدار الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه لتقييم نتائج الجانب التجريبي من الدراسة ومحاولة إظهار أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي.

• الإطار العام للدراسة:

بهدف الوصول إلى ما تضمنته مشكلة الدراسة واختبار فرضيتها فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربع أجزاء رئيسية. الجزء الأول يتم فيه تعريف الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتقييمه. والجزء الثاني يتناول العلاقة بين الإنفاق

الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، والجزء الثالث يشمل عرض وتحليل تطورات نمو الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥). والجزء الرابع يقيس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي العراقي من خلال بناء نموذج قياسي منسجماً مع التصورات الاقتصادية النظرية والواقعية.

١- الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

١-١: تعريف الإنفاق الحكومي:

إن وضع تعريف دقيق للإنفاق الحكومي يعود بالأهمية من الناحية التطبيقية في تسجيل كل ما يعتبر إنفاقاً بالموازنة العامة للحكومة مع خضوع ذلك لقواعد فن المالية العامة من حيث الإعداد وتحديد الأهداف والتنفيذ والرقابة (الدليمي، ٢٠٠٣، ١٩)، وبالتالي يمكن تعريف الإنفاق الحكومي بأنه المصاريف التي تتحملها الحكومة خلال ممارستها لسلطة الحكم والأمر (الهيبي وآخرون، ٢٠١٠، ١٢)، ويقصد بالحكومة هنا مختلف الوزارات والدوائر والسلطات المركزية أو المحلية أو الإقليمية (ناشد، ٢٠٠٩، ٢٧). وهناك من يرى أن الإنفاق الحكومي هو المبالغ التي تصرفها الدولة على خدمات للمواطنين، أو لشراء سلع تمكنها من تقديم خدماتها لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (البدراني، ٢٠١٠، ٥٣). ووفقاً لهذه التعاريف السابقة يمكن

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدّة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
٧٨ | أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم.....

اعتبار الإنفاق الحكومي ذات عناصر ثلاثة أي إجراءات متعمدة أو موجهة من شأنها أن هي: الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي وأن يخرج من الحكومة أو إحدى سلطاتها المكونة لها ويجب أن يكون الغرض منه هو تحقيق النفع العام (الحاج، ٢٠٠٩، ١٢٣).

٢-١: مفهوم النمو الاقتصادي:
يعد النمو الاقتصادي ظاهرة طويلة الأجل وهي معقدة التكوين وليس من السهل تعريفها تعريفاً شاملاً يتناول جميع تفاصيلها المختلفة، كما أننا نلاحظ في الأدب الاقتصادي المعاصر استخدام مصطلحات مختلفة ومرادفة في آن واحد للتعبير عن ظاهرة النمو الاقتصادي وإلى درجة يصعب معها أن نقول إن الأدب الاقتصادي المعاصر قد استقر على تعريف محدد وواضح لمصطلح النمو يتفق عليه جميع الاقتصاديين فالنمو (Growth) والتوسع (Expansion) والتقدم (Progress) هي كلمات تستخدم بشكل مترادف وبدون تمييز، ووفق هذا المضمون يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة السنوية الحقيقية في الإنتاج القومي الإجمالي أو حصة الفرد من الناتج القومي أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة أو الزيادة المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (ابدجمان، ١٩٩٩، ٤٥٥). أو هو عملية حدوث زيادة في احد المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي، أو متوسط دخل الفرد، أو الناتج المحلي الإجمالي، دون اتخاذ

ويقيم بعض الاقتصاديين التفرقة بين النمو والتنمية على أساس التلقائية والتدخل في تحقيقهما، إذ يشير الأول إلى إن النمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمو وتنمو احتياجاته من السلع والخدمات المختلفة ومن ثم فهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها، وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بحجم الناتج القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه (عيسى، ١٩٩٨، ٣٥٢).

أما التنمية الاقتصادية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من الدولة التي تملك القدرة على أحداث تغييرا نوعيا في بنية الاقتصاد يتأتى بتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة الشأن التي يأخذها تدريجيا قطاع الصناعة التحويلية وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله. وهناك أربعة عوامل رئيسة وأساسية لحدوث عملية النمو الاقتصادي وهي (عريقات، ٦٨، ١٩٩٣):

أ- كمية الموارد الطبيعية ونوعيتها.
ب- كمية راس المال الحقيقي الموجود لدى المجتمع.

ت- كمية الموارد البشرية ونوعيتها.

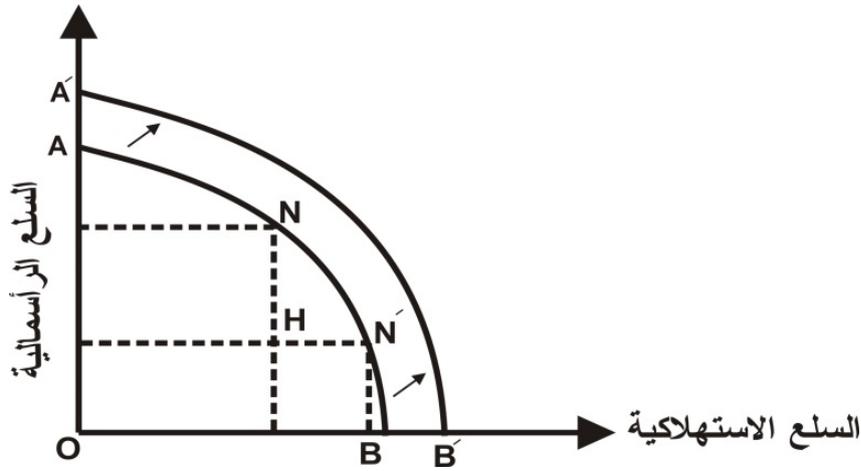
ث- مستوى التقنية المتوفرة لدى المجتمع.

وبناء على ذلك فإنه النمو الاقتصادي يمثل

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم | ٧٩

توسيع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما. وبمعنى آخر يحدث النمو الاقتصادي عند تحويل منحنى إمكانيات الإنتاج للدولة نحو الخارج. ويمكن توضيح مفهوم النمو الاقتصادي بما يعرف بمنحنى إمكانيات الإنتاج كما في الشكل الآتي:

• الشكل (١) منحنى إمكانيات الإنتاج



المصدر: الامين، عبدالوهاب، زكريا عبدالحميد باشا، مبادئ الاقتصاد، ط ٢، دار المعرفة للطباعة، ص ٢٥٦.

يتضح من الشكل (١) أن النمو الاقتصادي ليس هو الانتقال على منحنى إمكانيات الإنتاج القصوى نفسه (AB) كالانتقال من نقطة (N) إلى نقطة (N')، وذلك لأن مثل هذا الانتقال ما هو إلا مجرد تغير في تركيب الإنتاج الكلي وليس تغيراً مطلقاً في حجم الإنتاج بل ان النمو الاقتصادي ينعكس في انتقال منحنى حدود إمكانيات الإنتاج إلى الأعلى كما يتضح من المنحنى (AB) إذ يمثل هذا المنحنى الجديد إمكانيات أوسع للإنتاج.

ويلاحظ أن كل نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج تمثل في الواقع تركيباً معيناً من الإنتاج بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية أو الإنتاجية عند مدى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية. لذلك فإن كل نقطة تقع إلى أسفل هذا المنحنى تمثل مستوى من الاستخدام غير الكامل للموارد الاقتصادية كالنقطة (H).

أي بعبارة أخرى، أن الانتقال من نقطة (H) إلى حدود المنحنى لا يعكس تحقيق النمو الاقتصادي وإنما زيادة نسبة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٤)»

٨٠ | أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم.....

التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة الاستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح (السعدي، ٢٤، ٢٠١٣).

١-٣: تقييم النمو الاقتصادي:

إن هناك العديد من الخيارات لتقييم النمو الاقتصادي، فإما أن يكون التقييم شمولي، بمعنى تتبع التطور في جميع الجوانب المكونة للاقتصاد، أو أن يكون التقييم جزئياً أي التركيز على أحد الجوانب (كداوي، ٢٠٠٥، ١١٠)، ففي خصوص التقييم الشمولي يتفق الاقتصاديون على أن هناك عدة متغيرات أساسية يمكن من خلال متابعتها تكوين فكرة كافية حول مستوى النمو الاقتصادي لاقتصاد ما وهي تصوّر حالة النشاط الاقتصادي الكلي أو الإجمالي (Aggregate Economic Activity)، وهي الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد. وإذا ما أريد معرفة النمو الاقتصادي لأي بلد، وهل هو في وضع جيد أم لا، فإن ذلك يتوجب معرفة هذه المتغيرات وتحليلها. ويعدّ المؤشران الأكثر أهمية بين جميع المؤشرات لأنهما يرتبطان مباشرة بمستوى رفاهية الفرد. وبالنسبة للدراسة التي نحن بصددنا سننظر إلى النمو الاقتصادي من منظور التطورات في مجال الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد في تقديرنا مرتكز Core أو محصلة التطورات

ويعتبر هذا المقياس في المجالات الأخرى، أذن يمكن اعتبار الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للنشاط الاقتصادي في بلد من البلدان مثلما يمكن للقمر الصناعي أن يوفر من الفضاء دراسة وافية للطقس عبر قارة بأكملها. يعطي (GDP) نموذجاً مجسداً لحالة الاقتصاد في الدولة. ويتم احتساب هذا المقياس من خلال إضافة إجمالي قيمة الإنتاج السنوي للبلد من السلع والخدمات. وعلى هذا الأساس فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي الاستهلاك الخاص والعام زائدا الاستثمار زائدا التغير في المخزونات زائدا الصادرات ناقصا الواردات (الحسناوي، ١٩٨٩، ١٨٨).

وغالبا ما يتم تقييم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من خلال طرح الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات الحكومية. غير أنه بالإمكان أيضا احتساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يسمى بتكلفة العامل. وهذا المقياس يكشف بدقة أكبر عن الدخل المدفوع إلى عوامل الإنتاج. ومن شأن إضافة الدخل التي يحصل عليها المقيمون من استثماراتهم في الخارج وطرح الدخل المدفوعة من قبل البلد إلى المستثمرين الأجانب أن يعطينا قيمة الناتج القومي الإجمالي. ويمكن إزالة تأثير التضخم من خلال احتساب نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية الجارية. غير أن بعض الاقتصاديين يرون بأن التوصل إلى الناتج المحلي الاسمي يجب أن يكون

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
.....أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم | ٨١

الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية. ويبررون ذلك بالقول بأن هذا النوع من الناتج المحلي الإجمالي سيذكر صانعي السياسة بأن يأخذوا بحسبانهم أثر قراراتهم على التضخم وكذلك على النمو (عزيز وطعمة، ١٩٩٥، ٢٣٠).

٢- آليات تأثير الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي:

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي من المسائل الرئيسة لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر في النشاط الاقتصادي. وإن الزيادة الناتج المحلي الإجمالي مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، تؤثر وضع نمو اقتصادي وهو وضع مرغوب فيه جداً لا بل أنه هدف تسعى إليه المجتمعات كافة بدون استثناء. وتتوقف قدرة الإنفاق الحكومي في إمكانيته في إحداث النمو المرغوب في الناتج المحلي الإجمالي على (كداوي، ٢٠٠٥، ١١١):

أ- الخصائص الهيكلية للاقتصاد.
ب- مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد.
ت- مستوى الطاقة التي يعمل بها الاقتصاد.
ث- مدى توافر الموارد الاقتصادية وأولويات تخصيصها.

ج- مصادر تمويل الإنفاق الحكومي.
ح- المدة الزمنية التي يستمر فيها الارتفاع في مستوى الإنفاق الحكومي.

إن معرفة الأثر الذي يتركه الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تشخيصه

باتجاهين:
الأول: تأثيره في المقدرة الإنتاجية: يمارس الإنفاق الحكومي تأثيره في المقدرة الإنتاجية للبلد من خلال قناتين تتمثل الأولى بتكوين رأس المال الثابت وتتمثل الثانية بإنتاجية عناصر الإنتاج، ويتخذ هذا التأثير اتجاهين أحدهما مباشر من خلال قدرة الإنفاق الحكومي في التحول بكفاءة وفاعلية إلى رأس مال منتج وأخر غير مباشر من خلال التأثير في إنتاج الأعوان الاقتصاديين واستهلاكهم والتفاعلات في سوق العمل والتأثير في المستوى العام للأسعار. وسواء كان التأثير مباشراً أو غير مباشر فإن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد، وفقاً لما متوفر من العوامل الإنتاجية (العراقي، ٢٠١٣، ١٧٧).
وإشارة إلى دالة إنتاج (Cobb-Douglas) التي تم تقديمها، بداية، على الشكل التالي:

$$Y = A \cdot L^{\alpha} \cdot K^{1-\alpha}$$

(A) هي الحالة التقنية (مجملة إنتاجية عوامل الإنتاج) و(L) هي العمل، و(K) هي رأس المال، و(α) تظهر مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل و($1-\alpha$) تظهر مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال (ملاك، ٢٠١٢، ٣٨٦):

فالحكومة قادرة على أن تمارس دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في إنتاجية عوامل الإنتاج. وقد طور (Barro) هذه الفكرة سنة (١٩٩٠) مبيناً أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي مفترضاً دالة إنتاج

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدّة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
 ٨٢ | أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم.....

اتخذت الصيغة التالية:

$$Y = A L^{\alpha} K^{\beta} G^{\mu}$$

الثاني: تأثيره في حجم الطلب الكلي الفعال: يؤثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال حجم الطلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، حيث يمثل الإنفاق الحكومي جزءاً هاماً من هذا الطلب. ويرتبط هذا التأثير في حجم الإنتاج والعمالة، وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى العمالة والتشغيل في الدول المتقدمة، وعلى درجة النمو في البلدان النامية (ناشد، ٢٠٠٩، ٧٣)، فضلاً عن ذلك فإن هناك تأثيراً غير مباشر للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي من خلال التأثير على الطلب الكلي الفعال يتم من خلال ما يعرف بـ (أثر المضاعف) (Multiplier Effect) وأثر المعجل، وأثر المضاعف يعني ان الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة تراكمية في الدخل القومي. حيث ينتج عن الإنفاق الحكومي المباشر أثراً متتابعة على الدخل القومي نتيجة لتتابع الدخول النقدية الناتجة عن الإنفاق الحكومي مسببة زيادة في الدخول والناتج تفوق الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي (طاقة والعزوي، ٢٠١٠، ٦٧).

وزيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، وأن التوسع في إنتاج وسائل الإنتاج هو ما يسمى بأثر (المعجل) (العبيدي، ٢٠١١، ١٠١).

ومن هنا يمكن القول بأن الآثار التي يتركها الإنفاق الحكومي تتباين بحسب طبيعة الاقتصاد الذي ينفذ فيه الإنفاق لناحية كونه

وبافتراض ثبات الطلب الكلي فإن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له آثار فعالة على المقدرة الإنتاجية للمجتمع من خلال قناتي الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري، فزيادة الإنفاق الاستثماري سيسبب ارتفاعاً في تكوين رأس المال الذي يعمل على زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد، كما أن الإنفاق الاستهلاكي هو الآخر يمارس تأثيراً إيجابياً في المقدرة الإنتاجية للمجتمع ولكن بشكل أقل وضوحاً من الإنفاق الاستثماري وذلك من خلال تأثيره على هيكل الإنتاج ويمكن للمعادلة السابقة أن توضح لنا مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تشكيل دالة الإنتاج وكما يلي:

$$Y/Y = \Delta A/A + \beta. \Delta K/K + \alpha. \Delta L/L + \alpha. \Delta G/G$$

حيث تشير المعادلة إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تحديده من خلال معدل النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج (A/AΔ) ومعدل النمو في رأس المال (K/KΔ) ومعدل النمو في العمل (L/LΔ) ومعدل النمو في الإنفاق الحكومي (G/GΔ) وبالتالي فإن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي يتجلى من خلال دوره في التأثير على إنتاجية مجمل عناصر الإنتاج باعتباره يؤثر في كل من العمل ورأس المال (رأس المال المادي ورأس المال البشري) (العراقي، ٢٠١٣، ١٧٨).

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»

.....أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم | ٨٣

اقتصاداً متقدماً ذات طاقة إنتاجية معطلة أو دون الاستخدام الكامل أو اقتصاد نامي ذات طاقات ضعيفة أو معدومة. لكن الذي لا يمكن نكرانه أن هناك العديد من القنوات يترك من خلالها الإنفاق الحكومي أثراً إيجابية (توسعية) على الناتج المحلي لعل الرئيس منها (كداوي، ٢٠٠٥، ١١١):

٣- تطور نمو الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٤):
برز اهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة بظاهرة حجم مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي، وسياسات الإصلاح والتصحيح الهيكلي، والتي استهدفت بشكل أساسي تقليل هذا الدور، إنما جاءت من خلفية ذلك الاهتمام. ومن المناسب أن نتفحص حجم مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي في العراق، فقد تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي كمعيار لهذا الحجم وذلك لصلته الوثيقة بمستويات الإنفاق الحكومي وتطوره. وفي الاقتصاد العراقي وفي المدة قيد البحث شهد الإنفاق الحكومي تطورات عديدة أثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي أدت إلى تقليل وسائل تمويل الإنفاق الحكومي بسبب منع التصدير للنفط الخام والذي يعد الممول الأساسي للموازنة العامة مروراً بالأوضاع الأخيرة التي مر بها العراق بعد عام (٢٠٠٣) وما شهدته من تحولات سياسية واقتصادية كبيرة غيرت من حجم هذا الإنفاق. وللتعرف إلى تطور نمو الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إجمالي الإنفاق الحكومي

أ- مساهمة الإنفاق الحكومي في رفع الإنتاجية القومية في الاقتصاد عبر الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية والتدريب. وهناك العديد من الشواهد تبرهن على صحة هذا الدور.

ب- مساهمة الإنفاق الحكومي في دعم الميزان التجاري من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي GDP وتسويق الإنتاج المحلي الفائض بزيادة الصادرات وإحلال المنتج الوطني محل المستورد من السلع المماثلة.

ت- مساهمة الإنفاق الحكومي بشكل مباشر في زيادة الإنتاج عبر الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها الدولة في ميادين الإنتاج وخاصة الصناعات الحيوية الثقيلة.

ث- مساهمة الإنفاق الحكومي في توفير البنى التحتية (Infrastructure) والتي تعد الأساس الذي يعتمد عليه نمو النشاط الخاص وتقدمه لأنها بالنسبة له تعد بمثابة وفورات خارجية (External Economies).

نخلص من ذلك، إن هناك العديد من الإسهامات الإيجابية التي يقدمها الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي، وفي الكثير من

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
 ٨٤ | أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم.....
 إلى إجمالي الناتج المحلي أي مقدار ما يخصص من الناتج المحلي لأغراض الإنفاق الحكومي
 خلال مدة الدراسة نستعين بالجدول الآتي:
 • جدول (١) تطور نمو الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

مليون دينار

السنوات	الإنفاق الحكومي (1)	معدل النمو السنوي % (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	معدل النمو السنوي % (4)	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي % (5)
2004	31,521,427	-	53235358.7	-	59.2
2005	30,831,142	-2.1	73533598.6	38.1	41.9
2006	37,494,459	21.6	95587954.0	30.0	39.2
2007	39,308,348	4.8	111455813.4	16.6	35.4
2008	67,277,197	71.1	157026061.6	40.9	42.8
2009	55,589,721	-17.3	130642187.0	-16.8	42.6
2010	70,134,201	26.1	159607123.6	22.2	44.0
2011	78,757,665	12.2	218617834.8	37.0	36.0
2012	105,139,576	33.4	255727068.5	17.0	41.1
2013	119,127,556	13.3	272596360.8	6.6	43.7
2014	112,192,124	-5.8	271334544.1	-0.5	41.3
2015	70,397,515	-37.3	209398233.3	-22.8	33.6

المصدر: المصدر: العمود (١) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٤). العمود
 (٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. العمود (٢) و (٤) و (٥) من
 اعداد الباحث.

من خلال معاينة المعطيات الإحصائية الموجودة في الجدول (١) يتضح إن عام (٢٠٠٣) يعد
 نقطة تحول لهذا الاقتصاد حيث شهد الإنفاق الحكومي ارتفاعاً بسيطاً في سنة (٢٠٠٤) حيث بلغ
 حوالي (٣١,٥٢١,٤٢٧) يعزى ذلك لزيادة الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الأساسي للإنفاق
 الحكومي. ثم عاود الإنفاق الحكومي بمعدلات متباينة ما بين الارتفاع والانخفاض حتى وصل

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»

.....أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم | ٨٥

سنة (٢٠١٣) بلغ حوالي (١١٩,١٢٧,٥٥٦) في عام (٢٠١٣) إلى اعلى مستوى له بلغ مليون دينار، ثم عاد إلى الانخفاض في عام (٢٠١٥) مسجل أدنى مستوى له خلال مدة الدراسة بلغ حوالي (٧٠,٣٩٧,٥١٥) مليون دينار بسبب هبوط أسعار النفط وخروج مدن عراقية كاملة من سيطرة الدولة. ومن خلال المعطيات الفعلية المذكورة انفاً فان متابعة معدلات النمو السنوي للإنفاق في العراق تتفاوت النسبة من سنة إلى أخرى فبلغت أعلى قيمة موجبة خلال مدة الدراسة (٤,٣٣٪) في سنة (٢٠١٢) وأدنى قيمة موجبة (٤,٨) خلال السنة (٢٠٠٧) وفي عدد من السنوات سجلت معدلات نمو سلبية (٢٠٠٥, ٢٠٠٩, ٢٠١٤, ٢٠١٥). وبالإمكان عرض المسار الذي اتخذه الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالشكل الآتي:

• شكل (٣) تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١).

واستكمالاً لما تم عرضه سابقاً يمكن تلمس الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي من خلال الجدول (١) إذ بلغت أعلى مستوى لها (٢,٥٩٪) في سنة (٢٠٠٤). إلا أن هذه النسبة بدأت بالانخفاض لتسجل (٦,٣٣٪) في سنة (٢٠١٥) ويعود السبب في ذلك الانخفاض إلى بروز سمات اقتصادية جديدة خلال هذه الفترة تمثلت بانهياب البنى الارتكازية لمعظم القطاعات الاقتصادية وقلة الاستثمارات المقدمة لإدامتها وتوسيعها لغرض

• شكل (٢) تطور الإنفاق الحكومي التقديري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١).

ومن متابعة المعطيات الاحصائية في الجدول (١) يتبين بان هناك تذبذب في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ في عام (٢٠٠٤) (٥٣٢٣٥٣٥٨,٧) مليون دينار، ثم اخذ بالزيادة حتى وصل في عام (٢٠٠٨) إلى (١٥٧٠٢٦٠٦١,٦) مليون دينار، ثم عاد إلى الانخفاض في عام (٢٠٠٩) حيث بلغ (١٣٠٦٤٢١٨٧,٠) بسبب الازمة المالية العالمية ثم عاد إلى الارتفاع حتى وصل

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
٨٦ | أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم.....

ملائمتها مع الزيادة السكانية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار الطابع الريعي وغير الانتاجي في توجيه السياسة الاقتصادية مما ساهم في تدهور القطاعات السلعية ولاسيما الزراعية والصناعية، وتكديس الطابع الريعي الخدمي للاقتصاد العراقي لصالح الانشطة العسكرية والامنية وترتب على هذا التوجه زيادة مستمرة في الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري في المجالات الانتاجية والتنموية، فضلاً عن شيوع مظاهر الفساد المالي والإداري في جميع أنشطة الدولة الاقتصادية والإدارية والأمنية، وعدم وجود بيئة استثمارية ملائمة وكل هذا له دور مباشر في انخفاض حجم الانتاج وبالتالي ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

٤-٢: توصيف النموذج المستخدم في التقدير: تعد مرحلة التوصيف من أهم مراحل إعداد النموذج الاقتصادي القياسي إذ يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التابعة والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج في ضوء معطيات النظرية الاقتصادية (حاجي وآخرون، ٢٠٠٢، ٢٢). ولغرض بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي العراقي، فقد تم توصيف المتغيرات، إلى متغيرات مستقلة وتابعة وهي كما يأتي:

$$GDP = a + b1 Exp$$

٤-٣: وصف متغيرات النموذج: يمكن وصف المتغيرات المستخدمة في التقدير على النحو الآتي:
٤-٣-١: المتغير التابع: تم تحديد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ((Gross Domestic Product) كمتغير معتمد وقد عبرنا عنه بالأسعار الجارية وبالدينار العراقي وهو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة في قطاعات الاقتصاد الوطني في دولة معينة سواء كان الناتج خزيناً أم مباعاً أم مستهلكاً.

٤-٤: نموذج لتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراقي:

٤-١: طبيعة النموذج: عندما يكون الهدف الرئيس من النموذج تشخيص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي فإن الأساس في ذلك يكون من الضروري فهم التطورات في مجال الناتج المحلي الإجمالي وإشراك المتغيرات ذات العلاقة الرئيسة المؤثرة فيه بحيث يكون

٤-٣-٢: المتغير المستقل الرئيسي:

ويعتبر الإنفاق الحكومي (Government Expenditure) (Exp)

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم | ٨٧

وقد عبرنا عنه بالأسعار الجارية وبالدينار العراقي، إذ يمارس الإنفاق الحكومي دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقتصادي التنموي من جهة، وتمويل فعاليات الدولة الأساسية في مجال الخدمات العامة، بحكم وظائفها الأساسية في قيادة وتوجيه المجتمع من جهة أخرى.
 ٤-٤: المدة الزمنية ومصادر البيانات:

يغطي النموذج المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) إذ تمكنا من الحصول على بيانات عن المتغيرات الداخلة في النموذج ضمن إصدارات البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء. وهذه المدة من الكفاية بحيث تسمح بإجراء التحليل القياسي دون مشاكل، ناهيك عن أن هذه المدة شهدت تطورات هامة على صعيد الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي.

٤-٥: افتراض النموذج:

يقوم النموذج على افتراض إن الإنفاق الحكومي يمارس تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ويوسعه من خلال اتجاهين: الأول، تأثيره في المقدرة الإنتاجية. والثاني، تأثيره في حجم الطلب الكلي الفعال.

٤-٦: النتائج:

٤-٦-١: اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) (Test of Unit Root Stationarity):

يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة والأساسية (Pre-test) لبيانات السلاسل الزمنية. أي يجب على متغيرات السلاسل الزمنية اجتياز هذا الاختبار قبل تقدير النموذج المطلوب. لذلك على المتغيرات المستخدمة في النموذج المطلوب تقديره أن تكون مستقرة (stationary)، وأن لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات حتى تكون مستقرة اما باستخدام بيانات متغيرات جديدة أو بأخذ الفرق الأول (first difference) لبيانات المتغيرات الاصلية أو غيرها من طرق تحويل البيانات (خلف، ٢٠١٥، ٧٤). وقد تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لاختبار مدى استقرارية متغيرات النموذج وعلى النحو الآتي:

• الجدول (٢) نتائج اختبار جذر الوحدة للمستوى باستخدام (ADF)

نتائج اختبار جذر الوحدة للمستوى باستخدام (ADF)						
مقطع		مقطع واتجاه عام		بدون مقطع واتجاه عام		المتغيرات
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	
0.5118	-1.466791	0.5569	-1.937705	0.8358	0.626546	GDP
0.5622	-1.358800	0.2016	-2.939435	0.6618	0.002309	Exp

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
 ٨٨ | أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم.....

• نتائج اختبار جذر الوحدة للفرق الأول باستخدام (ADF)						
مقطع		مقطع واتجاه عام		بدون مقطع واتجاه عام		المتغيرات
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	
0.0017	-1.480072	0.0010	-1.545091	0.0076	-1.614713	GDP
0.0069	-2.137535	0.0022	-1.516505	0.0030	-1.775699	Exp

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (١) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews ٩).

فأوضح من الجدول (٢) إن متغيرات السلاسل الزمنية (الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي) غير مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأول وان هناك جذر الوحدة لكافة المتغيرات المقدره سواء بوجود الاتجاه الزمني أو بدونه، وذلك لأنه قيم (t) المحسوبة اقل من القيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (٥٪). وعند اخذ الفروق الأولية للمتغيرات تتحول البيانات إلى حالة الاستقرار هذا بأمكان رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية السلسلة الزمنية ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

٤-٦-٢: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (Johnson):

بعد التحقق من الشرط الأول الذي يفترض تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال اختبار (Johnson)، حيث تشير نتائج هذا الاختبار الواردة في الجدول (٣) إن القيمة المحسوبة (١٢,٣٧٠٥١) اكبر من القيمة الحرجة (١١,٤٩٤٧١) عند مستوى معنوية (٥٪) وهذا يعني رفض الفرضية ($H_0: B = 0$) التي مفادها عدم وجود أي متجه تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي وقبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) القائلة بوجود متجه واحد أو أكثر من متجهات للتكامل المشترك، أي أنه يوجد على الأقل اتجاه واحد من التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرين وهذا يساعدنا في اجراء اختبار السببية.

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم | ٨٩

• جدول (٣) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين الدين العام الداخلي والنتائج المحلي الإجمالي

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	** .Prob
None *	0.633559	12.37051	11.49471	0014 .0
At most 1	0.207953	5.331345	3.841466	0.0068

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (١) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews ٩).

٤-٦-٣: نتائج اختبار كرانجر للسببية:

يعد معرفة اتجاه التأثير من المقاييس والمؤشرات المهمة جداً لوضع السياسة الاقتصادية، لذا تم إجراء اختبار اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة. فيتضح من الجدول (٤) توجد علاقة سببية وباتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات الابطاء (Lags: ٢)، من خلال احصائية (F). وهذا يفسر الدور الذي يمارسه الإنفاق الحكومي في تكوين وتطوير الناتج المحلي، فزيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي.

• جدول (١٥) نتائج اختبار كرانجر للسببية

Lags: 2			
:Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob
GDP does not Granger Cause Exp	10	0.11876	0.8905
Exp does not Granger Cause GDP		1.03460	0.0207

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (١) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).



«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
٩٠ | أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم.....

٤- النتائج والتوصيات:

ثانياً: التوصيات أو المقترحات:

أولاً: النتائج:

- ١- من خلال تحليل بيانات الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي يلاحظ أنه في السنوات التي يحقق فيها الإنفاق الحكومي معدلات نمو مرتفعة يقابله معدات منخفضة من الناتج المحلي وفي سنة من السنوات يحقق الناتج معدل نمو سالب مما يعكس حالة الفساد والهدر في المال العام.
 - ٢- معظم الإنفاق الحكومي يوجه في جوانبه السلبية وهي الإنفاق التشغيلي أي لا يوجه في الجوانب الانتاجية الاستثمارية وهي الجوانب الايجابية في الإنفاق.
 - ٣- بينت نتائج اختبارات الاستقرارية احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وهي غير مستقرة في المستوى العام، طبقاً لاختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، واصبحت مستقرة بعد استخدام المعالجات الرياضية للوصول إلى سلسلة مستقرة من خلال أخذ الفرق الأول اللوغارتم الطبيعي للسلسلة.
 - ٤- يتضح من النتائج القياسية ايضاً أن هناك علاقة سببية وبتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يفسر الدور الذي يمارسه الإنفاق الحكومي في تكوين وتطوير الناتج المحلي، فزيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- ١- بما إن الإنفاق الحكومي في العراق يعد من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، لذلك توصي الدراسة بزيادته في الأنشطة التي تؤدي إلى الإضافة إلى الثروة الوطنية.
 - ٢- العمل على توسعة وعميق مؤشر التكوين الرأسمالي (capital deepening) عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري على التجهيزات الإنتاجية وفي البنية التحتية التي تعزز من الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد العراقي ويرسم حدود التنمية الاقتصادية وإمكاناتها على المدى الطويل.
 - ٣- تعزيز رأس المال البشري عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري في التعليم والتدريب، وبوصفه سلعة استثمارية فإن التعليم يعد محركاً للنمو الاقتصادي يقود إلى قوة عمل أكثر مهارة وإنتاجية.
 - ٤- زيادة الإنفاق على البحوث والأنشطة العلمية التي تتعدها منشآت الأعمال، أو في المراكز البحثية التي تتعدها الدولة التي تعتبر المصدر الأساسي للتطور التكنولوجي والابتكارات الفنية في أساليب الإنتاج والتي تفسر جزء من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمكن للتطور التكنولوجي أن يساعد على رفع كفاءة وإنتاجية كل من العمل ورأس المال، وبالتالي إلى زيادة الإنتاج الكلي دون الحاجة إلى التوسع في استخدام هذين العنصرين.

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
.....أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم | ٩١

٥- المصادر: المالية، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان،

١- البدراني، قيس حسن عواد، ٢٠١٠، المالية الاردن.

العامّة والتشريع المالي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

٢- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، ٢٠٠٢،

٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، <http://www.cbi.iq>.

٣- الحاج، طارق، ٢٠٠٩، المالية العامة، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٤- حاجي، انمار أمين، وإبراهيم، بسام يونس، ويونس، عادل موسى، ٢٠٠٢، ط١، الاقتصاد

القياسي، منشورات دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، جمهورية السودان.

٥- الحسنواوي، كريم مهدي، ١٩٨٩، مبادئ علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية - بغداد.

٦- خلف، عمار حمد، ٢٠١٥، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج EViews،

ط١، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، طبع ونشر وتوزيع بغداد،

شارع المتنبي

٧- الدليمي، محمد، ٢٠٠٣، اتجاهات الإنفاق العام في إمارة أبو ظبي خلال عقد التسعينات

«نظرة تحليلية»، مجلة افاق اقتصادية، المجلد ٢٤، العدد ٤٩، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٣-٥٠.

٨- السيد علي، عبد المنعم والعيسى، نزار سعد الدين، ٢٠٠٤، النقود والمصارف والأسواق

المالية، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الاردن.

٩- طاقة، محمد والزيود، محمد وصافي، وليد أحمد وعجلان، حسين، ٢٠٠٩، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، ط٢، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

١٠- طاقة، محمد والعزاوي، هدى، ٢٠١٠، اقتصاديات المالية العامة، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

١١- العبيدي، سعيد علي، ٢٠١١، اقتصاديات المالية العامة، ط١، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الاردن.

١٢- العراقي. بشار احمد، ٢٠١٣، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات اقليمية، المجلد ٩، العدد ٣٠، جامعة الموصل، ١٦٣-١٨٨.

١٣- العزاوي، رائد شهاب احمد جمعة، ٢٠٠٤، دور السياسة المالية في تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

١٤- عزيز، محمد وطعمة، السيد مانع حبش، ١٩٩٥، الحسابات القومية، كتاب منهجي لطلبة الصفوف الثانية في كليات الإدارة والاقتصاد.

١٥- عواد، فتحي أحمد ذياب، ٢٠١٣، اقتصاديات المالية العامة، ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

«تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)»
٩٢ | أ.م.د. موفق تركي زيدان + م.م. خلدون سلمان محمد + م.م. أنس محمود إبراهيم.....

١٦- القرشي، مدحت كاظم، ٢٠٠١، الاقتصاد الصناعي، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن.

١٧- كداوي، طلال محمود، ٢٠٠٥، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٢، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٧٧، العدد ٢٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٠٩-١١٨.

١٨- ناشد، سوزي عدلي، ٢٠٠٩، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

١٩- الهيتي، أحمد حسين، وخلف، فاطمة إبراهيم، والطائي، عدي سالم علي، ٢٠١٠، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧، الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢، العدد ٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، ١-٣٨.

20- Parkin، Powel M.، 1997، Economics، 3rd Ed، Addison Wesley Printinc.

21- William، Boyes and Michael Melvin ، 1996، Macroeconomics، 3rd Ed، Houghton Mifflin Company.

